وإذ تؤكد على أن حكومات البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تحديد وتنفيذ السياسات المناسبة لتنمية الموارد البشرية ،

وإذ تؤكد أيضاً أن وجود بيئة اقتصادية دولية مواتية أمر حاسم لتعزيز التنمية البشرية في البلدان النامية ،

وإذ تؤكد كذلك على أهمية التعاون الدولي في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ، وتؤكد أن التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب على السواء ، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، يمكن أن يقوم بأدوار حيوية في هذا الشأن ،

وإذ تشدد على ضرورة أن تواصل أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ،

١ ـ تحيط علماً بتقرير الأمين العام[٩] ؛

٢ ـ تؤكد على أن تنمية الموارد البشرية تتطلب اعتماد نهج شامل حسن الإعداد ومتكامل ، تراعى فيه المجالات الحيوية مثل السكان والصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية والإسكان والاتصالات والتعليم والتدريب ، وكذلك الحاجة إلى خلق مزيد من فرص العمل ، في بيئة تكفل وجود فرص لتحقق الحرية السياسية والمشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان والعدالة والإنصاف ، التي تعد كلها أموراً ضرورية للنهوض بالقدرات البشرية من أجل مواجهة تحديات التنمية ؛

٣ ـ وتؤكد أيضاً الأهمية الحيوية لبناء القدرات الوطنية في تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ، وتشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، على تكثيف الأنشطة لدعم الجهود الوطنية في هذا الشأن ؛

٤ ـ وتؤكد كذلك ما للسياسات الوطنية المناسبة وتنفيذها من أهمية حيوية في تعزيز تنمية الموارد البشرية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد ، مع المراعاة الواجبة لأهمية التعليم الابتدائي وبرامج الرعاية الصحية الأولية ؛

٥ ـ تشدد على أهمية الدعم الدولي للجهود الوطنية والبرامج الإقليمية الرامية إلى تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية وعلى ضرورة زيادة تدفق الموارد إلى تلك البلدان من أجل هذه الأنشطة بوسائل في جملتها تحسين البيئة الاقتصادية الدولية ؛

٦ ـ تطلب إلى أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة تنسيق أنشطتها دعماً للبرامج والأولويات والأنشطة الوطنية والإقليمية في مجال تنمية الموارد البشرية بوسائل من جملتها الحوار بشأن سياستها العامة ، وتخصيص الموارد وتعزيز قاعدة البيانات المخصصة للتخطيط والرصد ، ووضع أهداف نوعية وكمية ملائمة ويمكن قياسها في مجال تنمية الموارد البشرية ؛

٧ ـ تقرر أن تبقي قيد الاستعراض المستمر التقدم المحرز في تنمية الموارد البشرية ، وخصوصاً أثناء استعراضها لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، وفي هذا الصدد ، تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره عن تنفيذ الاستراتيجية تحليلاً لتنمية الموارد البشرية ؛

٨ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يتضمن مقترحات محددة لاتخاذ إجراء لتعزيز التنسيق فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا المتصلة بتنمية الموارد البشرية ، وأن يرصد الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لدعم أهداف تنمية الموارد البشرية ؛

٩ ـ تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره ، بالتشاور مع الهيئات ذات الصلة ، توصيات للمساعدة في تخفيف الآثار السلبية المحتملة لبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي على تنمية الموارد البشرية ، بغية وضع سياسات وطنية أكثر دعماً لتنمية الموارد البشرية ؛

١٠ ـ تقرر أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثامنة والأربعين البند المعنون " تنمية الموارد البشرية " .

الجلسة العامة ٧٦
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٤٦/١٤٤ ـ تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد قرارها د إ ـ ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ،

وإذ تشير إلى قرارها ٤٥/٢٣٤ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

١ ـ تطلب مرة أخرى إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة أن تتخذ التدابير الملائمة لكفالة تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها

(٩) A/46/461 .

في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، تنفيذاً تاماً وفعّالاً ؛

٢ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام[١٠] ، وفي حين تؤكد أهمية الخطوات التي ستتخذ انفرادياً أو جماعياً لتنفيذ التزامات وسياسات الإعلان ، تحث جميع الدول الأعضاء أن تسعى إلى الاستجابة لطلب الأمين العام للحصول على معلومات ؛

٣ - تقرر أن تُبقي تنفيذ الإعلان قيد الاستعراض السياسي في دورتها السابعة والأربعين ؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً تحليلياً ، في الوقت المناسب الذي يتيح نظر الجمعية العامة فيه في دورتها السابعة والأربعين ، يتضمن تقييمه للخطوات التي اتخذتها حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، فرادى ومجتمعة ، وكذلك أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ، من أجل تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان ؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين بنداً بعنوان " التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية : (أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ؛ (ب) تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع " .

الجلسة العامة ٧٦
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٤٦/١٤٥ - التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها د إ - ١٨/٣ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٤٥/١٩٩ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي يعلن عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ،

وإذ تضع في اعتبارها أن التكامل الاقتصادي الإقليمي له أهميته في توسيع التجارة والاستثمارات ، ولاسيما في البلدان النامية ، وأن التكامل الاقتصادي الإقليمي في كل مكان يحمل إمكانية تعزيز النمو الاقتصادي العالمي ، وبخاصة إذا كان مصحوباً بالانفتاح على العالم الخارجي ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٤٥/٢٠٣ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن مجلس التجارة والتنمية ، الذي دعت فيه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية ، حسب الاقتضاء ، إلى مواصلة متابعة التطورات التي يكون لها أثر كبير على العلاقات التجارية الدولية متابعة دقيقة وتحليلها ، بما في ذلك التكامل الاقتصادي وإصلاح السياسات في الاقتصاد العالمي ، والتغير التكنولوجي ، وتزايد الصلة بين تدفقات الاستثمار والتجارة ،

وإذ تضع في اعتبارها مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٩١/١٠ المؤرخ في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١[١١] ، الذي تقرر فيه إدراج التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية ضمن المجالات المحددة للتحليل في البرامج الإقليمية ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً الأحكام ذات الصلة من مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٩٠/٣٤ المؤرخ في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠[١٢] ،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٧٦ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ ، الذي يشجع على التعاون الأقاليمي من أجل تيسير التجارة الدولية ،

وإذ تعيد تأكيد أن وجود نظام تجاري مفتوح متعدد الأطراف أمر جوهري لتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية ،

واقتناعاً منها بالصلة القائمة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية وتشجيع النمو والتنمية ، وبضرورة تشجيع قيام مزيد من التعاون الاقتصادي فيما بين أعضاء المجتمع الدولي ،

وإذ تحيط علماً بتدابير السياسة الاقتصادية التي اتخذتها البلدان النامية لتيسير مشاركتها في الاقتصاد العالمي المعاصر بكفاءة وبقدرة تنافسية ،

وإذ تشير إلى أنه اتُفق على مبادرات إقليمية لتنفيذ عملية التكامل الاقتصادي وفقاً لأطر زمنية محددة وبأهداف واضحة المعالم ،

وإذ تدرك ضرورة القيام بتنسيق تدابير على المستوى الدولي لضمان الفعالية والكفاءة في تشجيع الأنشطة التي تعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي وبالتالي التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

وإذ تسلّم بضرورة تقديم الدعم ، في جملة أمور ، لإعداد دراسات وتنفيذ تدابير لتيسير التجارة ، وكذلك للمواءمة بين سياسات الاقتصاد الكلي والأنظمة القانونية للبلدان المعنية ،

---

(١٠) A/46/505 .

(١١) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٩١ ، الملحق رقم ١٣ (E/1991/34) ، المرفق الأول .

(١٢) المرجع نفسه ، ١٩٩٠ ، الملحق رقم ٩ (E/1990/29) ، المرفق الأول .